# ردود وتعقيبات على ندوة
# «غزة ـ أريحا» ..
# الاتفاق والسلام رؤى للمستقبل

د. عبد المنعم سعيد – د. وحيد عبد المجيد
السفير تحسين بشير – على سالم – د. رفعت السعيد

obeikandl.com

obeikandl.com

## تعليق علي ندوة التسوية:

* نفترق عن إسرائيل فى مستوى

التطور والاستعداد للتعاون الاقليمى.

* المأزق الفلسطينى فى التحول

من «قضية عربية» إلى «حالة إسرائيلية».

**د. وحيد عبد المجيد:**

تثير هذه الندوة عن التسوية، التى شارك فيها عرب وإسرائيليون للمرة الأولى فى صحيفة عربية، جملة من القضايا والمواضيع التى تستحق متابعة الحوار حولها وطرح وجهات نظر أخرى بشأنها. وسيركز هذا التعليق على أربع من تلك القضايا، تدخل اثنتان منها فى إطار التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية التى بدأت بموجب اتفاق إعلان المبادئ الموقع فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، وترتبط القضيتان الأخريان بالتسوية الإسرائيلية - العربية وما يقترن بها من ترتيبات إقليمية جديدة.

## التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية

شهدت الندوة خلافاً مهما حول تكييف موقع اتفاق إعلان المبادئ من الحل الشامل للصراع بين العرب وإسرائيل. فقد انطلق سعيد كمال من أن هذا الاتفاق يمثل الأساس للحل الشامل وأهم خطوة باتجاهه، مستنداً فى ذلك إلى المقولة التقليدية الخاصة بأن القضية الفلسطينية هى جوهر الصراع العربى -



obeikandl.com

الإسرائيلى. واختلف أحمد عبد الحليم مع هذا الطرح، حيث رأى فى الاتفاق مجرد حل جزئى قد يكون بداية للتسوية الشاملة بشرط أن يتبعه حل للنزاع السورى - الإسرائيلى.

وينطوى هذا الخلاف على تباين فى النظرة إلى الحجم الذى تمثله القضية الفلسطينية ضمن إطار الصراع بين العرب وإسرائيل.

وبدا طرح كمال متمسكاً بالنظرة التاريخية، على نحو لا يأخذ فى الاعتبار التغيرات التى حدثت فى طبيعة هذا الصراع على مدى أكثر من عقدين، وصولاً إلى الاتفاق الإسرائيلى - الفلسطينى. ويبدو لى أنه إذا مددنا هذا الخلاف على استقامته، سيقود بالضرورة إلى التساؤل عما إذا كان الاتفاق المذكور قد وضع حدا للطابع التاريخى للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى ومحور صراعهم مع إسرائيل. وكان هذا الطابع قد بدأ فى التغير تدريجياً وببطء منذ ١٩٦٧، حتى جاء الاتفاق الإسرائيلى - الفلسطينى ليمثل نقطة تحول رئيسية. فهذا الاتفاق بمضمونه وملابساته لا بد أن يؤدى إلى إفقاد القضية الفلسطينية طابعها العربى، بل وربما صفتها كقضية أيضاً. والواقع أن هذا أمر طبيعى فى ظل أى حل سلمى لتلك القضية، حتى إذا كان هذا الحل أفضل مما هو متاح الآن. لكن الحل الذى سيترتب على اتفاق ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ قد يؤدى فوق ذلك، لتحويل القضية الفلسطينية إلى مسألة إسرائيلية فى نهاية المطاف. ومع ذلك ستظل هناك مشكلة فى تكييف طبيعة الوضع الفلسطينى خلال مرحلة التحول هذه، والتى يُرجح أن تستغرق معظم فترة الحكم الذاتى الانتقالى. فبحكم التراث والتاريخ، سيبقى الخطاب الفلسطينى الغالب لفترة ما مردداً للطرح القديم كما فعل سعيد كمال فى الندوة. ولا يخلو - هذا - من تناقض، ليس فقط لأن طبيعة الاتفاق لا تنسجم مع هذا الطرح، ولكن لأنها تقتضى أيضاً تجاوزه حتى يمكن المضى قدماً فى تنفيذ ذلك الاتفاق. وبكلام أكثر وضوحاً، فإن نسيان أو تناسى الطرح الفلسطينى القديم يُعد شرطاً لازماً لإنجاح الاتفاق مع إسرائيل. ولا يعنى ذلك قطع الروابط

الفلسطينية مع العرب، وإنما إعادة صياغتها بما ينسجم مع طبيعة الاتفاق أو بالأحرى بما يتسق مع أهداف إسرائيل من ورائه.

وهذا أحد أبعاد المأزق الفلسطينى الراهن، ومصدر جانب مهم من الصعوبات التى تواجه تنفيذ الاتفاق خلال المرحلة الانتقالية، التى سيترتب على تفاعلاتها تحديد الوضع النهائى للضفة وغزة. فبموجب الفلسفة المتضمنة فى هذا الاتفاق، تزداد فرصة الفلسطينيين فى تحقيق مطالبهم بقدر نجاحهم فى تأكيد قدرتهم على أداء الدور المطلوب منهم فى المشروع الإقليمى لإسرائيل.

ويقودنا هذا - مباشرة - إلى قضية المستقبل الفلسطينى، التى أثيرت فى بداية الندوة ضمن الجدل حول ما إذا كان الاتفاق يمهد لظهور دولة فلسطينية. والملاحظ أن تناول هذه القضية اتسم بالحذر من قبل ديفيد سلطان وسعيد كمال. فالأول تمترس وراء نصوص الاتفاق التى تتعامل مع المرحلة الانتقالية فحسب، مكتفياً بالقول بأن الأبواب تبقى مفتوحة بعد هذه المرحلة. والثانى ركز على خيار الكونفدرالية مع الأردن، مستعيداً توجهات مرحلة ما قبل الاتفاق، عندما كان هذا الخيار هو السائد فى الوسط الفلسطينى. وعبر جميع المشاركين، بصيغ مختلفة، عن أن هناك دولة فلسطينية قيد الإنشاء.

لكن يبدو لى أن الجانب الأكثر أهمية فى هذا الموضوع أصبح متعلقاً بطابع ووظيفة هذه الدولة. فقد كانت غالبية القوى السياسية فى إسرائيل، وما زالت، ترفض قيام دولة فلسطينية إما لأنها قد تمثل تهديدا بالمعنى الأمنى، أو لأنها قد تصبح نقيضاً للمشروع الإسرائيلى. فالرفض هنا مقترن بطبيعة الدولة بالأساس، إذا استثنينا التيارات التى تتبنى مفهوم «أرض إسرائيل» وهى محصورة الآن فى اليمين المتطرف وقطاع محدود داخل «ليكود».

لكن إذا أمكن بناء دولة «أو بالأحرى دويلة» ذات طبيعة مختلفة، يصبح استمرار الرفض لا معنى له، وخاصة إذا كان المطروح دولة تدعم المصالح الإسرائيلية. ولذلك فإن أهم ما قيل فى هذا الموضوع خلال الندوة ورد بشكل عارض فى مداخلة للطفى الخولى ضمن طرح رؤيته للحل الوسط المتاح، عندما

أشار إلى أنه (سيصبح من مصلحة إسرائيل قيام هذه الدولة الفلسطينية فى إطار المنظومة الجديدة التى يتكلم كل منا عنها من زاوية مختلفة). ويرتبط ذلك بالتغير الجوهرى فى قواعد اللعبة، والذى جاء اتفاق ١٣ سبتمبر تعبيراً عنه. ومن هذا المنظور ستكون المرحلة الانتقالية فترة اختبار لمدى رغبة وقدرة التيار الغالب بين الفلسطينيين على إثبات حُسن النوايا وحُسن السلوك تجاه مصالح إسرائيل الأمنية ومشروعها الإقليمى. وهذا هو ما أشار أحمد عبد الحليم إلى أن صحيفة أميركية تناولته فى إطار طرحها لفكرة أن إنشاء دولة فلسطينية يُسهم فى حماية أمن إسرائيل. وهذا ما ركز عليه ديفيد سلطان أيضاً فى الندوة عبر تأكيده على أن (المطلوب أولاً هو حُسن النية). ولذلك يمكن القول بأنه بقدر النجاح الذى ستحققه سلطة الحكم الذاتى فى هذا المجال، يزداد احتمال قيام دولة فلسطينية مرتبطة فعلياً وقانونياً بإسرائيل فى ظل صيغة يصعب تحديد ملامحها بدقة الآن.

### * الترتيبات الإقليمية المحتملة

طرح لطفى الخولى فى الندوة قضية انكسار مشروعى القومية العربية والقومية الصهيونية. ولا خلاف على أن المشروع القومى العربى إنهار لا فقط انكسر. وما زال معظم المبشرين بإنهاض هذا المشروع يسهمون بجهودهم وأساليبهم الحقيقية فى تأكيد انهياره. أما الحديث عن انكسار القومية الصهيونية فيحتاج إلى مناقشة. فهذا المشروع - على العكس - أثبت صلابة لأنه قام على أساس ديموقراطى حقيقى. واستطاع لهذا السبب تحقيق تقدم كبير فى تذويب التناقضات بين سكان قادمين من شتى البقاع، وليس فقط بين ذوى الأصول الشرقية والغربية. وأرى أن ما قاله إيمانويل ماركس فى الندوة صحيح إلى حد كبير، ومؤداه أن التمييز بين «الاشكنازيم والسفارديم» انحسر، وبخاصة أن جيل «الصابرا» الذى لا توجد فروق ملموسة بين أبنائه من ذوى الأصول الغربية والشرقية يمثل غالبية الإسرائيليين الآن. وربما تكون المشكلة الباقية التى تواجه مشروع القومية الصهيونية (أو بالأحرى القومية الإسرائيلية) هى مشكلة

تعريف اليهودى. وهى ترتبط بالانقسام العلمانى - الدينى، الذى يساعد الطابع الديموقراطى للدولة على التعامل معه بأسلوب يقلص مخاطره.

لكننا نخلط أحيانا بين مشروع القومية الصهيونية، من حيث هو مشروع بناء هوية موحدة، وبين مشروع «إسرائيل الكبرى» جغرافيا من حيث هو مشروع توسعى. فهذا الأخير هو الذى تحول باتجاه مشروع إسرائيل العظمى «إقليميا» الذى يتبناه حزب العمل ويسعى الآن إلى استكمال مقوماته.

وهذا المشروع يفرض نفسه على أى حوار حول مستقبل المنطقة، تحت عنوان «السوق الشرق أوسطية»، بكل ما ينطوى عليه من مبالغات. ويعود - للندوة هذه - الفضل فى التوقف عند هذا الموضوع بجدية يندر أن نراها فى حوارات أخرى، فقد حرص على الدين هلال على تبديد الوهم الشائع حوله، وإيضاح أن إقامة سوق مشتركة فى أى إقليم هى عملية طويلة المدى تحتاج إلى عقود وليس سنوات. وضرب مثلاً على ذلك بأن أوروبا الغربية نفسها لم تصل بعد إلى سوق مشتركة بعد ربع قرن من تجربتها التكاملية.

وهذا ما ينبغى أن يكون واضحاً من أجل ترشيد الحوار حول آفاق التعاون الإقليمى المحتملة فى الشرق الأوسط. فمفهوم السوق المشتركة يرتبط بالمنهج التجارى فى عملية التكامل الاقتصادى. وهو منهج يتضمن مراحل عدة. بدءاً بتحرير التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة، ثم إيجاد سور جمركى موحد مع العالم الخارجى. وداخل إطار هذه السوق يتم التوسع فى عملية التحرير التجارى تشمل كذلك حرية انتقال عوامل الإنتاج، بما قد يتيح بعد ذلك الوصول إلى سوق مشتركة تشمل أيضاً تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية.

ولا يستطيع أحد الزعم بأن مقومات هذه العملية الطويلة متوافرة الآن فى الشرق الأوسط. ولذلك فالحديث عن سوق شرق أوسطية تهدد المصالح العربية هو ضرب من الوهم، لأن المطروح هو مجرد بداية للتعاون الإقليمى. لكن هذا لا يعنى عدم وجود أى مخاطر على العالم العربى من هذا التعاون.

بل ربما تكون هذه المخاطر أكبر فى حالة عدم وجود أطر لتنظيمه كتلك التى يوفرها الاتفاق على البدء فى عملية تكامل اقتصادى. فوجود أطر تنظيمية يؤمن قدراً من عدالة توزيع المنافع والأعباء المترتبة على التعاون الإقليمى، فيما يكون غيابها لصالح الاقتصاد الأكثر عافية فى العادة. وينبغى أن نكف عن خداع أنفسنا، وأن نقر بكون إسرائيل هى الأقوى ليس فقط اقتصادياً، ولكن أيضاً على المستوى الحضارى العام بما يتوافر لها من تنظيم كفء للدولة والمجتمع ونمط حياة على الطراز الغربى.

وليس هنا مجال إجراء مقارنات، لأنها كثيرة ومتنوعة، فنحن إزاء دولة تسبقنا بعشرات السنوات، مهما حاول بعض قادتها طمأنتنا بزعم أنها دولة صغيرة و«عالم ثالثية» كما يفعل بيريز الآن للحد من مخاوفنا.

والمشكلة أننا لم نستعد جديا للتعاون معها، رغم أننا كنا على يقين بأن هذا التعاون آت لا محالة ضمن الحقائق الجديدة فى العالم. لكننا اعتقدنا أن هذه الحقائق ستولد فى منطقتنا ببطء على مدى سنوات عدة حتى نهاية القرن الجارى على الأقل، قبل أن يفاجئنا الاتفاق الإسرائيلى - الفلسطينى الذى اختزل فترة الميلاد. فقد كنا ننتظر اتفاقا ثنائيا بالأساس، لكنه جاء إقليميا فى جوهره ليحول إسرائيل إلى دولة مقبولة فى المنطقة على الفور، بدلا من المرور بمرحلة انتقالية هى مرحلة التسليم العربى الاضطرارى بالتعاون معها. فقبل أشهر قليلة، كان أكثر المتفائلين من الإسرائيليين يرون أنه لا مناص من المرور بهذه المرحلة الانتقالية التى قد تطول. كما كان معظم العرب يعتقدون أن هذه المرحلة لا تقل عن فترة الترتيبات الانتقالية الفلسطينية إن لم تزد.

لكن الاتفاق فاجأنا بأن وضع الأساس مبكراً للتعاون الإقليمى، فيما معظم العرب غير مستعدين بعد وبخاصة أن حركتهم بطيئة نتيجة ركود نمط الحياة العربى عموما. فالاتفاق الذى تجاوز الإطار الثنائى إلى الاقليمى وطغى عليه منطق «البيزنس»، حرم العرب بهذا المعنى من الاستعداد على طريقتهم المتمهلة.

ولا يعنى ذلك إعفاءهم من مسئولية الاستعداد الواجب لكل الاحتمالات، وإنما المقصود أن الفارق مع إسرائيل فى مستوى التطور يقترن بفارق آخر فى مستوى الاستعداد. فتملك إسرائيل رؤية واضحة للتعاون الإقليمى، بل ومشروعا حقيقيا لهذا التعاون سواء فى الإطار الجغرافى الأضيق (الإسرائيلى - الفلسطينى - الأردنى) أو الأوسع فى المنطقة.

وإذا أضفنا إلى ذلك إمكاناتها الفعلية والكامنة، يصبح من المشروع التساؤل: أين نحن من كل هذا، وهل بإمكاننا أن نشرع على الفور فى عمل جاد وأن نضع حدا لحالة التشتت وفقدان الاتجاه؟

## ملاحظات عاجلة.. حول ندوة متعجلة

### د. رفعت السعيد

.. وأعتقد بالفعل أن هذه الندوة متعجلة (ندوة بمشاركة عرب وإسرائيليين عن التسوية) والتعجل يأتى - فى اعتقادى - من مبدأ قبول مفكرين وسياسيين مصريين مرموقين للجلوس مع السفير الإسرائيلى كممثل للدولة العبرية.

ولكى أكون واضحا:

- فأنا لست ضد التفاوض مع إسرائيل كدولة وكمؤسسات بحثا عن تسوية سلمية، فأنا مع التسوية السلمية الشاملة والعادلة والمتحققة على كل المسارات.

- وأنا لا أتخذ موقفا عنصريا، فأنا أرحب بأية علاقات وندوات ولقاءات فردية أو جماعية مع قوى السلام الإسرائيلية التى تعارض التشدد الصهيونى وتقبل بقيام الدولة الفلسطينية وتدافع عن الحق العربى فى انسحاب إسرائيل من كل الأراضى العربية المحتلة بعد ١٩٦٧.

-لكننى أعتقد أن رفض التطبيع مع المؤسسات والدولة الإسرائيلية هو آخر ما تبقى من أوراق ضغط فى يد العرب.. وحرام أن نهدر هذه الورقة المهمة - كهذه ببساطة - فى ندوة متعجلة مع سفير إسرائيل، ومدير المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة بكل ما يحيط به من شكوك.

إن حضور لطفى الخولى وعلى الدين هلال وأحمد عبد الحليم لهذه الندوة هو هدية تقدم للسفارة والمركز الذى حرصت القوى الوطنية والتقدمية المصرية على حصارهما، وحرصت على أن يستمر هذا الحصار كأداة ضغط إلى حين رضوخ إسرائيل للإصرار العربى والعالمى على ضرورة الانسحاب من مجمل الارض العربية التى احتلت بعد حرب ١٩٦٧.

فلماذا هذا التعجل؟ وماذا أخذنا منه؟ وماذا خسرنا؟

أعتقد أن الخسارة فادحة، ويتعين تلافيها بإصرار شامل من جانب القوى الوطنية والتقدمية المصرية على استمرار رفض التطبيع حتى تقبل إسرائيل بالاستجابة للحق العربى.

فإذا كنا نسلم آخر أوراقنا هكذا وبتسرع لدى أول خطوة تفاوضية، ولدى أول استجابة جزئية ومحدودة، فماذا سنفعل عندما تتعنت إسرائيل؟ وبأى شىء نضغط؟

إننى أنظر إلى المدلول والمحتوى، واحتمالات المحاكاة، والاستفادة الإسرائيلية من مثل هذا اللقاء، ومن هذه الحوارات الممتعة.. وأعتبرها إضعافا لما تبقى فى اليد العربية من أدوات ضغط. وبعد هذه الملاحظة الأولية إمتلك عدة ملاحظات عاجلة.

ولأبدأ بعبارة مثيرة للدهشة تفضل بها اللواء أحمد عبد الحليم فسيادة اللواء يقول: «ولكن هناك شرطاً إسرائيلياً محدداً، وهو أن إسرائيل تتدخل داخلياً فيما يختص بالمستعمرات الإسرائيلية الموجودة فى المنطقة» ثم ومن دون مناسبة يتطوع سيادة اللواء فيقول: «وقد تطلب السلطة الفلسطينية منها (أى من إسرائيل) وهذا خارج الاتفاقية أن تعاونها فى أمر ما، وهذا أمر مطروح فى المفاوضات شبه الرسمية التى تتم».

فماذا يريد سيادة اللواء أن يقول؟

هل يريد أن يقول إن السلطة الفلسطينية قد تطلب من إسرائيل أن تعاونها أمنياً فى مواجهة فلسطينيين آخرين.

وإذا كان هو يقرر أن هذا أمر خارج الاتفاقية فما معنى مثل هذا الحديث؟

إن سيادة اللواء يوحى بأن هناك مسارين للمفاوضات مسار رسمى وآخر شبه رسمى، وأن هذا «الشبه رسمى» يتناول مسائل غاية فى الخطر والخطورة.

وإذا كان سيادة اللواء قد اخترق هذا المسار التفاوضى الشبه رسمى فهل من الحكمة إلقاء مثل هذه العبارات دون ترو، إن عبارة كهذه لا تخدم فقط سوى تشويه العملية كلها، فهى تعطى انطباعاً بصحة ما يروجه خصوم التسوية من أن هناك اتفاقات سرية، وملاحق سرية.. ويضيف سيادة اللواء ومسارات تفاوضية سرية. بل وتعطى انطباعا بأن هذه المسارات شبه الرسمية هى التى تقرر المسائل الأكثر خطورة، وأنها بصدد الاتفاق على أمور مستهجنة سلفا من الجميع.

إن هذه العبارة التى تساق فى غير سياقها، أو تدس - ولا أدرى لماذا - فى إطار حديث برئ كهذا - هى عبارة خطرة بكل المعايير، وما دامت قد ألقيت على الطاولة، فقد كان من الضرورى أن يتم التعليق عليها فلسطينيا، ولم يزل هذا التعليق الفلسطينى مطلوباً.

أما الملاحظة الثانية هى أننى قررت ومنذ البداية ألا أعلق على ما أورده الإخوة الفلسطينيون من آراء، فهذه قضيتهم وهذا شأنهم لكننى أعتقد أنه من المفيد لهم ولقضيتهم أن يتجنبوا الظهور بمظهر المروج أو الداعى أو الوسيط فى موضوع السوق الشرق أوسطية.

إننا نحترم الرأى الفلسطينى فى حدود القضية الفلسطينية، وفى حدود المصلحة الفلسطينية، ولكن اذا ما تعدى الفلسطينيون خطوط قضيتهم قائلين بأنهم يتحدثون باسم المصلحة العربية أو مصالح المنطقة، فإنهم يفتحون على أنفسهم أبواب سعير لا حدود له من جانب قوى الرفض العربية التى تقول بحقها هى ايضا فى التدخل فى سلطة القرار الفلسطينى بزعم أنهم يتحدثون هم أيضا باسم المصلحة العربية أم مصالح المنطقة.

إن القول بحق تقرير المصير يمتد ليشمل الجميع، فللفلسطينيين الحق فى أن

يتحدثوا عن أنفسهم ومصالحهم وعلاقاتهم المستقبلية أما أن يظهروا بمظهر الوسيط الذى يروج لإسرائيل فى المنطقة فذلك غير مقبول وغير مفيد، وبخاصة أن البعض فى بلد كمصر يعتقد - وهذا حقه - فى أن السوق الشرق أوسطية ضارة بالاقتصاد المصرى وبالمستقبل المصرى.

وقد يبدو مثيرا للدهشة أن يحاول الاخ العزيز الدكتور نبيل شعث أن يبث الطمأنينة فى نفوسنا نحن المصريين إزاء مشروع السوق الشرق أوسطية قائلا: «ومن ثم لا أرى حقيقة أن القدرة الإسرائيلية السلعية التجارية الآن (لاحظ الآن) يمكن لها ان تنافس فى الاسواق العربية المنتجات العالمية التى تدخل هذه الاسواق» لكن الضمان الذى يقدمه الدكتور شعث محدود ومحدد المدة فهو يقرر أيضا: «أنه أمام إسرائيل - فى رأيى - على الأقل خمسة أعوام قبل أن تستطيع أن تكيف اقتصادها بما ينسجم مع دور داخل منطقتنا العربية».

شكرا.. لنا خمس سنوات، ولهم ما بعد.. كل ما بعد.

مع إيضاح أننا نعانى من أوضاع غير متكافئة، فنحن نعانى من ضغوط خارجية (صندوق النقد الدولى أو نادى باريس وغيرهما) تستهدف ضرب بل وتصفية صناعتنا الوطنية وزراعتنا الوطنية، بينما إسرائيل المدللة تزداد استمتاعا بمزيد من التدليل.

وينطبق هذا القول أيضاً على مقولة الصديق السفير سعيد كمال عندما يتحدث عن هذه السوق قائلاً «هذا حلم نرجو أن يصبح واقعا».

وأكاد أسأل حلم بالنسبة لمن؟ ولقد يكون هذا المشروع مفيدا فى الحدود الفلسطينية، فلماذا يحاول الفلسطينيون أن يفرضوا علينا أحلامهم حتى فيما يخصنا نحن، وحتى فيما يضرنا نحن؟

أما الأستاذ لطفى الخولى فإنه يصور لنا الأمر وكأنه قدر لا مهرب منه ولا مفر وليس أمامنا سوى التسليم به وله، حتى ولو كان ضد مصلحتنا فهو يقول «السوق الشرق أوسطية تعبير عن الاتجاه الاقتصادى العالمى الذى يقوم الآن

على الأسواق الكبيرة، وبالتالى يدخل السوق الشرق الأوسطية كمعطى دولى يسير اليه التطور العالمى، بغض النظر عمن يطرح هذه الفكرة قبل الآخر» ثم يقول وهذا هو المثير للدهشة والخطير فى آن واحد، «وبغض النظر عن الرؤى لمصالح هذه الدولة أو تلك فى السوق الشرق الأوسطى».

وأتوقف أمام هذه العبارة الأخيرة..

أفهم أن تقول إن السوق تحتاج إلى دراسة لنرى ما إذا كانت فى مصلحتنا أم لا. وأفهم أن تقرر أنها فى مصلحتنا، سواء كنا على حق فى هذا القول أم لا، ولكننى لا أفهم أن يقدم لنا الأمر وكأنه قدر لا مفر ولا فكاك منه، وليس أمامنا سوى الاستسلام له بغض النظر عن الرؤى لمصالحنا.

لكن الأستاذ لطفى الخولى فاجأنا بعد ذلك بعبارات قاطعة «هل من مصلحة مصر أن تكون هناك سوق شرق أوسطية» ويجيب «نعم». و«هل من مصلحة سورية أن تكون هناك سوق شرق أوسطية؟» ويجيب نيابة عن سورية هذه المرة بنعم أيضاً. ولست أدرى لماذا نورط أنفسنا فى الإجابة نيابة عن بلد آخر، بينما نتشدد أولا.

وقد تصورت فى بادئ الأمر أن الأستاذ لطفى الخولى سوف يورد لنا أسبابا مصرية (اقتصادية واجتماعية) تبرر نعم القاطعة الحاسمة التى تفضل بها، لكنه يبرر ذلك بأنه من دون هذه السوق سوف تنهار إسرائيل وينهار الفلسطينيون، ثم «ومع انهيارهما ستنهار المنطقة وستقع مرة أخرى فى دائرة العنف المفزعة».

ولست طبعا مع انهيار أحد. ولا مع وقوع المنطقة فى دائرة العنف المفزعة، لكننى - وببساطة ضد إطلاق أحكام كهذه.. بلا تفسير ولا حتى تبرير.

فكيف يمكننى كمصرى أن أقتنع بمشروع أتشكك فى جدواه، بل وأتشكك فى أنه سيكون ضاراً باقتصادياتى، وبصناعتى وزراعتى، وبقدرتى على التصدير، بل وبقدرتى على الإنتاج أصلاً، وأتشكك فى أنه سيدفعنى أكثر فأكثر إلى عمق الأزمة الاقتصادية وإلى دائرة الإفقار المتزايد، كيف يمكننى

كمصرى أن أقتنع بمشروع كهذا من أجل حجج غريبة وغير مقنعة كهذه؟

ثم ماذا لو جاءنا محلل أو سياسى ليروج لفكرة الخلافة «المتأسلمة» الشاملة قائلاً إن عدم تطبيقها سيهدد بانهيار إيران والسودان، ولا يقول لنا كيف ولا لماذا ولا لأى سبب تماما كما فعل الاستاذ لطفى الخولى، ثم يشفع ذلك بأن هذا سيدفع المنطقة إلى دائرة العنف المفزعة.

فهل يتصور الأستاذ لطفى أننا بمثل هذا القول سنخضع لمشروع المتأسلمين؟

المثال ليس متطابقا نعم، لكنه للتقريب، ولكى نثبت أن مثل هذه الحجج المرسلة وغير المدققة والتى لا تمتلك حيثيات يمكن أن نناقشها، أقول إن مثل هذه الحجج يمكنها أن تستخدم على أكثر من وجه، ومن أكثر من مصدر.

وأخيراً فإن لمشروع السوق الشرق أوسطية أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة.. ولا يجوز تمريره بمثل هذه البساطة.

ولعل الأجدر بنا جميعا أن نتمتع بفضيلة التأنى والحرص وأن نخضع الأمر لدراسات جادة وجدية، إن موضة هذا العصر حتى عندما يفتح بقال دكانا صغيراً هو أن يجد من يعد له «دراسة جدوى».

فكيف يُرَوَّجُ لنا مشروع خطير كهذا دون «دراسة جدوى».

فقط.. فلتقدم هذه الدراسة بتأن وبجد وساعتها يمكن أن ندرس هذا المشروع بجد وتأن.

أما دون ذلك فهو تعجل يثير الدهشة.. وهو اندفاع فى غير موضعه.. وغير مبرر على الإطلاق.

وثمة كلمة أخيرة..

أقولها مخلصاً وهى أن مثل هذا الاندفاع غير المبرر فى موضوع بالغ الخطر يكاد يدفع هؤلاء الذين أيدوا خطوة غزة - أريحا أولاً، بإخلاص وأمل، يكاد أن يدفعهم فى الشك فى أن هناك تعهدات سرية مسبقة بتمرير مشروع كهذا

كمقدم ثمن، بل ويكاد يدفعنا إلى التشكك فى مدى صحة موقفنا.

فلنتأن، ولنتمهل، ولنحاذر من اندفاع غير محسوب، يتبدى فى التعجل بكسر حاجز التطبيع لصالح السفارة الإسرائيلية ومركزها الأكاديمى المشبوه، ويتبدى فى هذا الحماس غير المحسوب لمشروع بالغ الخطر كمشروع السوق الشرق أوسطية.

إننى دافعت عن اتفاق غزة - أريحا أولاً، وقد دافعت وسأظل أدافع عنه، ومن منطلق دفاعى هذا فإننى أتمنى على البعض أن ينأى بمثل هذا الاتفاق عما يثير حوله من شبهات، وما يجمع ضده من عداوات.

ولعل حرصنا على نجاح هذه الخطوة وتواصلها يدفعنا إلى مزيد من التأنى.. والحرص فى القول والفعل.

**على هامش ندوة «التسوية» بمشاركة عرب وإسرائيليين**

**تحسين بشير**: لم يسعدنى الحظ بأن أتمكن من تلبية الدعوة للاشتراك فى هذه الندوة لاضطرارى إلى السفر إلى اليابان لإلقاء محاضرة. ولقد سمعت عند عودتى للوطن بعض الأصوات التى تعترض على تبادل الرأى والفكر بين أهل السياسة والفكر من العرب والإسرائيليين. انطلاقا من حجة أن هذا التبادل يعتبر تطبيعا يقر بإسرائيل رغم عدائها للعرب عامة وللفلسطينيين خاصة. والحق أننى أعترف بمشاركتى منذ أكثر من أربعين عاما فى مثل هذا اللقاء الطبيعى مدافعا عن حقوق العرب وباحثاً عن حلول عادلة لهذا النزاع الممتد. ولم أشعر فى يوم من الأيام بأن المقابلة والتفاعل فى هذا المسعى تقل أهمية عن المقابلة الحربية فى ساحة القتال، ففى كلتا الحالتين الهدف سياسى وإن اختلفت الوسائل والأساليب. كما أننى لم أشعر فى يوم ما بأن أى عربى مقتدر يقل قدرة وحكمة ووطنية بتبادل الفكر والرأى والحجة مع الطرف الإسرائيلى.

وإذا استطاع الإنسان بالمنطق والمحاجاة والمناقشة أن يكتشف حلا أو أن يجد معبرا للآخر فى إطار من التماثل والاحترام فإنه يقدم جرعة من الرشد والتعقل

قد لا تثير إلا مساحة محدودة تبدد مساحة من الظلام وتخفف من العتمة الحالكة.

أنا مع كل ما هو طبيعى ومقبول وذو فائدة وضد ما هو مفتعل أو مفروض، ولهذا فإننى ضد فكرة ومصطلح «التطبيع» لأن يحمل معنى الافتعال والإجبار وليس مفهوم المصلحة المتبادلة والقرار الحر. وأخشى - أن نكون قد خلقنا بأنفسنا أستارا حديدية نسجن فيها قدراتنا الخلاقة ونتحول بذلك من أحرار إلى سجناء.

أنا من أنصار الحوار الحر المتكافىء لأنه - على الأقل - يضعف من منطق اللامعقول واللامفهوم، لأنه يزيد درجة إدراكنا لطبيعة الصراع ووسائل التعامل معه بطرق خلاقة ومنتجة.

أعود إلى حلقات الندوة الأربع فأشعر أننى كنت أسمع مجموعة من المنولوجات وليست حوارا بل مجرد شروح وتبريرات ومحاولة لإيجاد موقف عقلانى لتأييد اتفاقية غزة - أريحا.

ولا بأس من التفسير والتبرير لشرح هذا التغيير الكبير فى الموقف العربى الفلسطينى والتغيير الأقل فى الموقف الإسرائيلى. هذا التفسير والتبرير لا يستلزم المبالغة فى التفاؤل أو الإغراق فى التشاؤم كما أنه لا يستدعى القول بحتمية قيام الدولة الفلسطينية أو بحتمية عدم قيامها.

والمأزق - الذى يجب أن نعترف به -بصدق وصراحة - أن الاتفاقية تفتح أبواباً ولكنها كذلك تقفل أبواباً كثيرة. مثل الحلول المسبقة لمشكلة اللاجئين والنازحين والمبعدين، وإيجاد حلول لمشكلة المستوطنات والمستوطنين وما يستهلكون من مياه بالمقارنة مع نصيب المزارع العربى، إلى مشكلة القدس والولاية الجغرافية. . . ، ولكن الاتفاقية تفتح أبوابا والدخول فى تلك الأبواب تتيح إمكانات ومجالات ومسارات جديدة، ولكنها احتمالات قد تقع وقد تتلاشى، والقبول بالاتفاقية هى فى أحسن الأحوال تمثل قفزة وجودية من موقف لا مخرج منه NO EXIT إلى موقف جديد غير معلوم.

ولكننى أتساءل - بنفس الصدق- هل أرفضها، وهل الموقف الفلسطينى

والعربى السابق عليها كان سيؤدى إلى موقف مختلف عن مسلسل تصاعد التضحية وتصاعد الفشل والإحباط؟.

إن أى حل فى مشكلة لم يبد لها حل إلا الفرض من الأقوى على الأضعف يطرح مأزقا صعبا. إن أى حل نتوصل اليه سيجد من يقول: إن الثمن غال وإن المكسب محدود، وتلك طبيعة العملية التفاوضية. السؤال الحقيقى والعملى ليس التساؤل عما إذا كانت الاتفاقية تمثل أحسن حل ممكن الاستحواذ عليه بمزيد من الصبر أو بقدرة تفاوضية أكثر حنكة وأقل تعجلا!

السؤال هو ماذا يمكن أن نقوم به من جهد باتصالات فى الداخل والخارج لإثراء المتفاوضين على الأرض وفى المنطقة جمعاء، هذا هو التحدى الحقيقى. إن الاتفاقية أقرت للمرة الأولى تاريخياً بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل والفلسطينيين. وحتى إذا كان هذا الاعتراف ليس متماثلا فى المستوى والمنطوق إلا أنه دون شك يمثل اعترافا متبادلا لم يقر به الطرف الإسرائيلى ضد وعد بلفور.

إن الحوائط الفاصلة مثل سور برلين أخذت تتهدم. ومنذ سنوات قال أحد كبار المؤرخين الإسرائيليين: إن الصراع العربى ـ الإسرائيلى يمثل حائطاً لا يمكن تحريكه وقوة لا يستطاع مقاومتها. إن الحائط لم يتحرك ولكنه يتحطم والقوة أخذت تتشتت وتغير اتجاهاتها.

منذ وعد بلفور قامت الحركة الصهيونية بتعريب القضية الفلسطينية كما قمنا نحن العرب والفلسطينيين بذلك. وكان التعريب الصهيونى هروبا وتمييعا أو ابتعادا عن الاعتراف بالحقوق والهوية الفلسطينية. وهذه الإتفاقية تثبت نجاح الحركة الفلسطينية فى الحصول على الإعتراف الإسرائيلى.

وبالتوازى فإن مفاوضات أوسلو قد أثبتت أن الورقة الفلسطينية هى ملك الفلسطينيين وليست دولة عربية أو أردنية أو سورية أو مصرية فى المقام الأول.

منظمة التحرير الفلسطينية مثلها مثل بقية النظم والدول العربية وضعت المصلحة الفلسطينية - كما يجب - فى المقام الأول.

وهذه معالم جديدة لطريق جديد لتحويل وإدارة الصراع إلى طريق قد يحقق - إن توفرت القدرة والمعرفة والتماسك - إلى الوصول يوما ما إلى المصالحة التاريخية.

## ندوة : «غزة - أريحا» الاتفاق والسلام.. ورؤى المستقبل

## التفاوض على صفحات جريدة

**د. عبد المنعم سعيد** : تشكل ندوة: «غزة - أريحا» الاتفاق والسلام.. ورؤى المستقبل أول محاولة فى الصحافة العربية لإقامة حوار بين مثقفين عرب وممثلين رسميين للحكومة الإسرائيلية فى ندوة مفتوحة حول أهم حدث فى ساحة المنطقة. هذا «السبق» الصحفى وما أدى إليه من «خبطة» صحفية، قد يكون موضوعا للمتتبعين للصحافة وسباقها نحو الاستئثار بالقارئ العربى والفوز باهتمامه فى عالم تنوعت فيه وتعددت السبل إلى المعلومات والخبر والحجة. الأهم من ذلك، يبدو أنه لا يمكن أن يلتقى عرب وإسرائيليون، مهما كانت الساحة والمكان، إلا وكان اللقاء نوعا من التفاوض بكل ما تعنيه هذه العملية السياسية من خصائص وسمات.

فاللقاء - الندوة ـ ظهر فيه ممثلون رسميون للطرفين: من الجانب الإسرائيلى حضر دافيد سلطان - السفير الإسرائيلى فى القاهرة - وإيمانويل ماركس - مدير المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة - ويعقوب سيتى - الملحق الإعلامى فى سفارة إسرائيل فى القاهرة - كمراقب. وعن الجانب الفلسطينى حضر سعيد كمال - السفير الفلسطينى فى القاهرة - ومعه من المفكرين والكتاب لطفى الخولى وعلى الدين هلال وأحمد عبد الحليم، وثلاثتهم ليسوا من البعيدين عن صنع القرار الفلسطينى والمصرى. ولا يمكن أن تجتمع هذه الاطراف فى ساحة من الساحات إلا ويكون «التفاوض» معها أسلوباً للتعامل والتفاعل والحوار.

و«التفاوض» عملية سياسية ذات طبيعة متناقضة، فهى من جانب لا تتم إلا بين طرفين بينهما قدر من اللقاء والرغبة فى التفاهم والتوصل إلى حل أعيت كلاهما السبل الأخرى للتفاعل (أو الصراع) الانفراد بحلها. ومن جانب آخر،

فإنها تتضمن السعى إلى «تعظيم المصالح» أو الرغبة فى الانطلاق من نقطة التفاهم لتحقيق مكاسب إضافية والتقليل من المكاسب التى حصل عليها الطرف الآخر فى نقطة التفاهم الأولى. هذا الطابع «التعاونى» و«التنافسى» للتفاوض يظهر فى الندوة - اللقاء - بوضوح مثير. فالمشاركون فى الندوة من الموافقين على الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى سواء بحكم مواقعهم الرسمية أو بمواقفهم الفكرية. والاتفاق بالنسبة لهم جميعا مثل نقطة التفاهم الأولى التى يستند إليها الجميع كمشروعية للقاء العلنى الذى يجسد الاعتراف المتبادل والرغبة فى الانطلاق خطوات إلى الأمام.

وهنا يظهر الجانب الآخر- النقيض- فى عملية التفاوض، فالخطوات إلى الأمام يريدها كل طرف حسب مصالحه التى ليست بالضرورة وفى كل الأوقات متوافقة مع مصالح الطرف الآخر. وبالنسبة للطرف العربى فإن المصلحة التى يسعى اليها هى ان يقود الاتفاق إلى قيام الدولة الفلسطينية. ولذا لم يكن صدفة ان يكون السؤال الأول لـ«الندوة»، وهى تحسب على الجانب العربى، للسفير الإسرائيلى عما إذا كان الاتفاق أو إعلان المبادئ هو تمهيد لظهور دولة فلسطينية؟. الإجابة الإسرائيلية لا يمكنها التسليم بسهولة بهذه «الخطوة» إلى الأمام العربى، ولذا فإنها تركن إلى الغموض البناء. فالاتفاق، وفق رأى السفير الإسرائيلى، «يترك كل الابواب مفتوحة»، هى إجابة لا تغلق الباب أمام مطلب الجانب الآخر، وفى هذا بعض الإغراء، ولكنها لا تمكنه منه انتظاراً لمكاسب فى مجالات أخرى وهو موقع من التفاوض يصمم عليه الطرف الإسرائيلى حتى بعد الإلحاح المستمر للحياة بأكثر من طريقة وصيغة للسؤال، فالسفير الإسرائيلى يعنى بجد «أن أكثر من هذا فى المرحلة الحالية لا أستطيع أن أقول».

الجانب العربى عن حق يريد تثبيت الفكرة بأكثر من طريقة. سعيد كمال يعود إلى فكرة أخلاقية قانونية ممثلة فى حق تقرير المصير، «وهو حق لا يستطيع أحد أن ينكره»، ولطفى الخولى يرى فى قيام الدولة الفلسطينية «الحل

الوسط» و«مصلحة إسرائيلية»، وهو تكتيك فى التفاوض يقوم على إعادة تكييف مصالح الطرف الآخر بحيث لا يشعر بالتناقض مع المطلب المطروح. هنا فإن الدولة الفلسطينية ليست نقيضا للدولة الإسرائيلية كما جرى العرف طالما أن هناك منظومة جديدة للعلاقات تغير من مواقع الأطراف. على الدين هلال يستخدم أسلوباً ثالثاً يسير فى نفس الاتجاه حين يستدعى مقالاً لشخصية إسرائيلية مرموقة مثل أبا إيبان فى «الفورين افيرز» عام ١٩٨٠ يسلم فيها بان اتفاقية كامب دايفيد وضعت الأساس للدولة الفلسطينية فى المستقبل. الحجة هنا عملية وصاحبها إسرائيلى ولكنها تستخدم فى عملية تفاوض علنية على صفحات الصحف. وأحمد عبد الحليم بدوره يستدعى شهادة أميركية فى هذه المرة ظهرت فى صحيفة «بلتيمور سن» تقول فى تكرار أميركى لحجة لطفى الخولى إن إنشاء دولة فلسطينية يعد حماية لإسرائيل والخطر الحقيقى على اسرائيل هو عدم وجود الدولة التى تستوعب آمال الشعب الفلسطينى».

وكما فى كل أنواع المفاوضات فإن الخلاف - التناقض يخفى فى طياته أساساً للاتفاق حتى ولو لم يعلنه الأطراف صراحة. فالاتفاق الذى «لا يغلق أبوابا» من وجهة النظر الإسرائيلية، والاتفاق الذى يقود إلى دولة فلسطينية من وجهة النظر العربية، يطرح شكل وموضوع الدولة الجديدة كمنطقة للتباحث والتفاوض. وهنا تظهر النقطة الأعلى للالتقاء بين الأطراف، فالعلاقة بينهما لم تعد علاقة صفرية إذا كسب فيها طرف خسر الطرف الآخر، أو علاقة صراع «وجود» إذا حصل فيها طرف على الدولة سقط حق الطرف الآخر فى دولته، كما كان الحال فى المسار التاريخى للصراع العربى - الإسرائيلى. وإنما أصبح الحال هو كيفية إقامة دولة فلسطينية ترضى الطرف الفلسطينى ولكنها لا تشكل «النفى التاريخى» للدولة العبرية سواء الآن أو فى المستقبل.

هذه النقطة المتقدمة من «المفاوضات» صعبة، ولكنها ليست مستحيلة التجاوز طالما أنها حول شروط الدولة التى ترضى كل طرف. ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن الطرف المُطالب بالدولة يقدم الضمانات التى تزيل مخاوف الطرف

الآخر وخاصة إذا كان يمتلك بالإضافة إلى القوة الجائزة الكبرى الممثلة فى الأرض. هنا فإن سعيد كمال لا يكف عن تكرار أن الدولة الفلسطينية سوف تكون فى إطار كونفدرالية أردنية - فلسطينية وهى إحدى - وليس كل - الضمانات التى تطلبها إسرائيل، ويؤكد على التدرج فى إنشاء الدولة - وهو مطلب إسرائيلى كذلك- وهو فى الحقيقة مصلحة فلسطينية «حتى لا نقع فيما وقع غيرنا فيه وهم يملكون أكثر مما يملكه الفلسطينيون، عندما أخذوا الاستقلال دفعة واحدة وانتهى عبر ١٠ أو ١٥ عاما إلى الفقر والجوع والدولة التائهة نحن لا نريد أن نكون هكذا». هنا فان الطرف الفلسطينى يعيد تكييف مصالحه مقتربا من الطرف الإسرائيلى ويجعل من نقطة شقاق سابقة مصلحة مشتركة عن طريق مونولوج داخلى يسمعه ويرقبه الطرف الإسرائيلى. هذا المناخ من المصالح المشتركة يؤكد عليه كل العرب المشاركين كل على طريقته الخاصة.

على الدين هلال عن طريق تبيان التماثل ما بين المعارضة بين الطرفين، حيث يبدو الاتفاق وما سيتلوه من خطوات كما لو كان مصلحة آنية لقيادة الطرفين فى مواجهة معارضة تمثل نوعاً من «العدو» المشترك الذى يخلق ألفة ما بين أطراف تصارعت من قبل. الاعتماد المتبادل والارتباط بين الاقتصاد الإسرائيلى والفلسطينى وما يمكن أن يفضى إليه من علاقات مع الاردن ومصر وبقية المنطقة يذكرها أكثر من مشارك عربى للتاكيد على أن هناك مصالح مشتركة كثيرة تدعو إلى أن تكون الأبواب الإسرائيلية المفتوحة فى اتجاه الدولة الفلسطينية وليس تكريس الاحتلال.

الجانب الإسرائيلى لم يكشف أوراقه بسهولة معبراً عن نمط من التفاوض يختلف كثيراً عن نمط التفاوض العربى. فالقارئ للندوة - اللقاء -المفاوضات سوف يجد نوعين من خطاب المفاوضات: النوع العربى وهو طويل ومسترسل ومستغرق فى التحليلات التاريخية والفقهية والسياسية التى تصل أحياناً إلى نوع من المونولوج الداخلى (داخل المحدث ذاته أو بينه وبين شخصية وهمية على

الأغلب عربية يتفاوض معها تفاوضاً خاصاً حول أسباب ما وصل إليه من قناعات)، ومن ثم فإن الإجابات والتعليقات والتداخلات غالبا ما تكون مطولة للغاية. والنوع الإسرائيلى القصير والمختصر والعملى فى معظم الأحيان والذى يقف عند نقطة محددة لا يريد تجاوزها مهما كانت محاولات المحاور مدير الندوة لدفعه إلى الاسترسال والحديث على الطريقة العربية. انطلاقاً من هذا النمط من الخطاب التفاوضى فإن دافيد سلطان يلتصق باتفاق الفترة الانتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى ولا يرى فى المرحلة الحالية سوى أن «يظهر كل طرف أنه قادر على تنفيذ ما تحمله وملتزم بأن يحققه»، وإذا حدث ذلك نصبح أمام وضع جديد يستدعى تحركات جديدة و«الخطوط الحمراء ليست خطوطاً ثابتة» ولكنها تتغير حسب تغير الظروف. المحك هنا لدى إسرائيل الواقع العملى، الفعل وليس الكلمات، الحاضر وليس التاريخ، ولا يمكن فى كل الأحوال - كما يقول المثل- عبور الجسر قبل بلوغه. وعلى نفس الطريق المختصر فإن إيمانويل ماركس ينصح سعيد كمال بأن «مسألة بناء الثقة أكثر فائدة الآن مما يمكن أن نسميه القضايا الحرجة فى الوقت الراهن».

وربما يبدو الفارق فى أسلوب التفاوض أو ربما الثقافة العامة للطرفين عند الحديث عن السوق الشرق أوسطية التى كثر الحديث عنها أخيراً. الجانب العربى يبدو مولعاً بالموضوع وهو يعيد بلا ملل حوارات عربية جرى طرحها أكثر من مرة ذاتها حول ماهية السوق الشرق أوسطية وحول مدى توافقها أو تعارضها مع النظام العربى أو عما إذا كانت الفكرة حقيقة أو وهما (راجع مداخلات لطفى الخولى وعلى الدين هلال ونبيل شعث) هنا يبدو الحضور الإسرائيلى غائباً عن الذهن العربى الحاضر فى اللقاء، وإنما الحاضر الغائب فى الحقيقة أطراف عربية أخرى يتوجه لها الحديث باندفاع وتدفق. الجانب الإسرائيلى تبدو المسائل بالنسبة له بسيطة وعملية فى آن واحد، فهو لا يستغرق فى حوارات أكاديمية حول تعريف الشرق الأوسط الذى تحدد بالنسبة له فى

الدول الراغبة فى التعاون و«من يريد التعاون فأهلا وسهلا». وخطوات التعاون ليست أفكاراً عامة ولكنها محددة: السياحة، البنية الأساسية، المياه. وبعد ذلك لكل حادث حديث. ومن المدهش أن السوق الشرق أوسطية التى احتلت الكثير من الهم العربى خلال الفترة الماضية لا تبدو إسرائيل متحمسة لها بالشكل الذى يتوهمه أغلب العرب فالمسألة صعبة وسوف تستغرق وقتاً طويلاً. ويفجر إيمانويل ماركس القنبلة التى كانت تصلح مانشتا للصحيفة: «أما الجانب الإسرائيلى فهو ليس مستعداً لدخول سوق مشتركة، وهذه حقيقة..».

ولكن الفارق فى الأساليب التفاوضية لا يمنع خضوعها جميعا للقواعد العامة للتفاوض التى هدفها التوصل إلى هدف أكبر من قدرة الطرفين على التوصل له بمفرده، وموضوعها التناقض والتنافس حول نصيب كل طرف عند نقطة الالتقاء. وإذا كان المناخ العام للنقاش توافقى فى العموم، فإن كل طرف لن يستنكف التهديد باحتمالات كسر العملية برمتها إذا لم تتحقق مصالحه. التهديد الإسرائيلى واضح رغم كمونه فى فكرة «الأبواب المفتوحة» على كل شىء بما فيها التقدم نحو الدولة أو النكوص نحو استمرار الوضع الراهن. التهديد العربى كامن رغم وضوحه فى كلمات أحمد عبدالحليم التى تحذر من اتفاقات تعكس علاقات القوة النسبية الحالية بين الاطراف والتى تؤدى إلى ظلم تاريخى للطرف الضعيف يسعى لتغييره فى المدى المتوسط والبعيد.

هذا المزيج من الإغراء والتهديد بأشكاله المختلفة هو ما يميز أى عملية تفاوضية. وفيها فإن كل طرف يطرح أسلوبه الخاص وخبرته التاريخية. ولكن لا ينبغى أن ننسى أن كل ساحة تفرض ظروفها الخاصة، والساحة هذه المرة كانت ساحة علنية ممثلة فى صحيفة عربية، ولذا فالرسالة موجهة لجمهور خاص تتفاوض معه الأطراف مثلما تتفاوض مع مناظريها. فهل وصلت الرسالة للجمهور العربى؟ وهل كانت الرسالة ستختلف لو أن الساحة فى صحيفة إسرائيلية؟ إنها مسألة تستحق التفكير...!!.

## حول ندوة عن التسوية:

## الفزع القديم والحذر الجديد فى مواجهة السلام

### على سالم:

الجيل الجديد أو البعيد عن الصراع من القراء قد يجد فى اجتماع عناصر عربية وإسرائيلية، للحديث على صفحات جريدة أمراً عادياً او طبيعياً، أما جيلى فما زال فى عقله ونفسه بقية من شعور بالفزع لمجرد التفكير فى ذلك.

فمنذ حوالى خمسة وعشرين عاماً تجرأ كاتب مصرى هو المرحوم فكرى أباظة وأعلن ما يفكر فيه من أن السلام بين العرب وإسرائيل ممكن بشروط هى كذا وكذا.. وفى حالة كذا وكذا، وفى العدد التالى من المجلة التى أعلن فيها ذلك، نشر مقالا يعتذر فيه عن أفكاره مبرراً ما قاله بأنه كان - فى الغالب - يخرف نتيجة للشيخوخة. لقد كانوا كرماء معه فسمحوا له بالاعتراف بأنه عجوز مخرف، ولو كان أقل مكانة، لاعترف فى التلفزيون بأنه يعمل لحساب إسرائيل، ولشهد أصدقاؤه بأنهم كانوا يشكوّن فى أمره منذ زمن بعيد ولأعلنت أجهزة الأمن بأنها تتابعه منذ عشرة أعوام على الأقل.

لسنوات طويلة عايشنا الفزع من إسرائيل ومن كل ما له صلة بإسرائيل، ولم تختف طاقة الفزع هذه، بل تحولت بفضل معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، واتفاقية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية (وبقية الاتفاقات الأخرى المعلنة وغير المعلنة) أقول تحولت طاقة الفزع إلى طاقة حذر هائلة عند الطرفين، من الواضح أن الفزع القديم لم يكن من نصيباً نحن فقط، فقد كانت هناك جملة فى الحوار لم ينطقها أى من الطرفين، ولكن كلاهما كان حريصا على إيصالها بالصرامة المبالغ فيها والتى تفتقر أحيانا إلى نبض الحياة ورقتها: أنظروا.. أنا لست لطيفاً مع الجانب العربى.. أنظروا.. أنا لست لطيفا مع الجانب الإسرائيلى.

التوتر الحذر والرغبة فى الابتعاد بالذات عن الموضوع، حولت الصحيفة فى

القاهرة فى بعض اللحظات إلى خيمة مقامة فى خطوط القتال الخلفية يتفاوض فيها مجموعة من الجنرالات الذين أجهدهم القتال وأتعستهم الحرب، وكل منهم يخشى الفخاخ المنصوبة له فى كلمات الآخر. لا أحد تكلم كما يتكلم الجيران، لم يقل أحد: أتمنى كذا.. يسعدنى كذا.. أرجو أن نتمكن من فعل كذا، أضف إلى ذلك اختفاء عبارات الترحيب والود من أى نوع، حتى جملة التمنى الوحيدة التى تحتوى على رجاء التى قالها د. عمرو عبد السميع فقد كانت هى الأخرى ملتزمة بأقصى درجات الحذر «أصبحنا أمام فرصة لتسوية تاريخية نرجو ألا تتأخر»، قد يكون الحرص على الجد استشعارا لخطورة الموقف هو ما دفع المتحاورين لهذا المسلك، غير أننى أستطيع أن ألمس فى هذا الجد عنصراً سلبياً آخر يتحكم فى عقول المثقفين العرب واليهود على حد سواء، هو الخوف من الابتزاز الديماجوجى. فعندما تكون شخصا طبيعيا، تحمل نصيبك من المسئولية كإنسان ومواطن وواحد من سكان المنطقة، سيحتم عليك شرفك الإنسانى أن تعلن بوضوح أنك مع السلام ومع كل الاتفاقات والافعال والخطوات التى تؤدى اليه، بل ستبحث لك عن دور تشارك به فى صنع هذا السلام وتدعيمه، ولكن الابتزاز موجود على الطرف الآخر: أنسيت قتلانا يا رجل؟ لماذا كانت هذه الحروب إذن؟ لماذا مئات الألوف من الشهداء؟.. من أجل غزة وأريحا؟ إن أصوات الشهداء تصرخ فيك: أرفض.. نحن أيضاً مع السلام.. ولكن هل هذا سلام؟

ونتيجة لذلك - ولأنك شخص طبيعى - لا بد من الحذر فى إعلان أفكارك، لا داع للحماس للسلام، بل قد تكتشف - بموضوعية - أن السلام مستحيل ما لم تشترك فيه كل دول المنطقة العربية، خصوصا تلك التى ترفض الحرب والسلام، لا بد من الانتظار حتى توقع كل الأطراف، وعلى الشعب الفلسطينى البطل أن يعود للشتات إلى أن يتكفل الزمن بصنع السلام الذى يحقق أمانينا الفلسطينية والعربية. ولكن ما هو الزمن؟ أليس هو نفسه أفعال البشر؟ هل السلام سيصنع نفسه بنفسه بمجرد التوقيع على اتفاقية أيا كانت

شروطها وبنودها، أم أننا سنشكل ملامحه بأفعالنا، أو نقضى عليه بانعدام أفعالنا؟

غير أنه لا بد من الاعتراف بأن الحديث عن السلام ليس كافيا لصنعه، ولئن كان الحوار العاصف بين العقول مقدمة طبيعية للاتفاق بين الأنا والآخر على اى مستوى، فإن الحقيقة المؤكدة هى أن السلام يصنعه الحوار المستمر بين الحقول والموانئ والطرق السريعة وبوابات الجمارك والتشريع المحقق لليبرالية السياسية والاقتصادية الضامنة لحقوق الإنسان الفرد.

لا يوجد سلام على الأرض ولن يوجد بمعزل عن الليبرالية السياسية والاقتصادية.. وجملة دعه يعمل.. دعه يمر، هى نفسها دعه ينعم بالسلام. لذلك سنجد أن المسافة التى تُبعد نظاماً ما عن السلام هى نفسها التى تُبعده عن الحرية. هناك أنظمة فى المنطقة ليست مؤهلة فى هذه المرحلة لصنع السلام لأسباب فنية بحتة وليس لأنها تكره السلام وتعشق الحرب، بل لأنها على وعى أن الإغراء بالسلام هو نفسه الإغراء بالحرية السياسية والاقتصادية، وتعرف أن قاطرة السلام لا بد أن تمر على قضبان سياسية وفكرية تفتقر إليها فى الداخل، ومحاولة جرها للسلام - الآن - أشبه بالإصرار على ملء خزان سيارة بالبنزين بينما هى تعمل أصلا بالسولار، ومن الطريف والمؤكد أن هؤلاء الذين يرفضون اللحاق بقطار السلام، لن يعملوا على تعويقه، حتى لو استطاعوا، لأنهم أذكياء، وهم على استعداد لأن يقولوا هامسين «لماذا الإصرار على تحقيق السلام معى؟.. أنا واقعى فى حالة سلام معك.. هل ضايقتك فى شىء؟ أتركنى فى حالى من فضلك فى هذه المرحلة فلدى ظروفى التى تمنعنى من السلام العلنى».

السلام فى بعض المناطق يتطلب، حتى فى مراحله الأولى، أن تُفك ترسانة هائلة من الميكروفونات والكاميرات وآلات الطباعة ومنحنى الأغانى والأناشيد والمذيعين الأقوياء، وتنظيمات الأطفال وتنظيمات الشباب والكوادر الثورية وأصحاب الأفكار الثابتة الذين حفظوا عن ظهر قلب مناهج الدراسة العدائية

وليسوا على استعداد لدراسة أى منهج آخر.. فهل فك هذه الماكينة وإعادة تركيبها أمر سهل؟

أعتقد أن الإسرائيليين يدركون ذلك جيدا بدليل قول السفير الإسرائيلى ديفيد سلطان «أرى أن الشرق الأوسط هو عدد الدول التى تريد أن تتعاون، هذا هو الشرق الأوسط فلا أحد سيفرض شيئا على دولة لا تريد أن تشترك» هذه هى وجهة نظر إسرائيل، من يريد أن يركب قطار السلام فليتفضل، ومن لا يريد «التعاون» فهو حر، فقط عليه أن يعرف أن لا وجود له على خريطة الشرق الأوسط.

ذكرتنى هذه الجملة بتعبير قديم كان يفزعنا لسنوات طويلة «فلان غير متعاون» عندما كان الشخص يوصف بذلك فهذا معناه النفى داخل المجتمع نفسه، لا دخل، لا عمل، لا أمل، لا شىء.. ويستمر هذا الوضع إلى أن تثبت أنك متعاون. الواقع أن ديفيد سلطان انتهز فرصة الندوة وأرسل رسالة إلى بعض الأطراف بوضوح وحسم فى قالب ديبلوماسى يتسم بالعذوبة، ولكنه لم ينس أن يعلن أن سوريا ستشارك فى عملية السلام «إن شاء الله».

وإذا كان لطفى الخولى قد انشغل بتفسير ما حدث من أن التسوية جاءت نتيجة للانكسار فى القوميتين العربية والإسرائيلية، فإن تفسيره يظل مفتقرا للوضوح، نتيجة لغموض معنى كلمة الانكسار نفسها فى السياق. فهل هو الانكسار بمعنى الهزيمة والتحطم، أم هو الانكسار فى قاموس الفيزياء مثل انكسار الضوء، أى تحوله عن مساره الأصلى لمسار آخر؟

إذا كان المعنى الأول، فهذا الانكسار فى فكرة القومية لا يصنع سلاماً، والانكسار بالمعنى الثانى، لا يصنعه أيضا، فالسلام هو المسار الطبيعى الاساسى للبشر وليس انحرافاً عنه. الواقع أن التسوية جاءت نتيجة للحظة الاستنارة التى يعرفها جيدا بوصفه كاتبا قديما للمسرح، هى لحظة استنارة تاريخية تكتشف فيها الشخصيات المتصارعة على المسرح أنها كانت مخطئة، كانت لدينا مشكلة هى طرد الشعب الفلسطينى من أرضه وحرمانه من حقوقه الطبيعية، لم تكن

دولة إسرائيل نفسها هى مشكلتنا، كانت لنا مشكلة مع هؤلاء الذين ينكرون أن هناك شعبا فلسطينيا له وجود وحقوق.

أما إسرائيل فكانت تعانى من أزمة خطيرة فى فلسفة الحكم والدولة، أزمة تهدد وجودها نفسه. وهذا هو ما تنبه له بعض مفكريها من زمن طويل «يحضرنى اسمان، أريه إلياف، وهاركابى» الأزمة كان يلخصها سؤال واحد يستحيل الإجابة عليه بغير الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى، والسؤال هو: كيف يحدث فى دولة أن يولد طفلان فى منزلين متجاورين. ومحكوم على احدهما عندما يشب عن الطوق أن يذبح الآخر؟ وأى مصير ينتظر هذه الدولة؟

إسرائيل وافقت على التسوية لحماية الشعب الإسرائيلى، والمنظمة وافقت عليها لحماية الشعب الفلسطينى، لذلك أنا أوافق اللواء عبد الحليم على المقولة التى أوردتها «بالتيمور صن» من ان «إنشاء دولة فلسطينية يُعد حماية لأمن إسرائيل، والخطر الحقيقى على إسرائيل هو عدم وجود الدولة التى تستوعب أمانى الشعب الفلسطينى».

إنها لحظة نادرة فى التاريخ تكتشف فيها الأنا أن لا حياة لها إلا بحياة الآخر. وعلينا - نحن المثقفين العرب والإسرائيليين - أن ننتهى بسرعة من استيعاب هذه اللحظة وهضم معطياتها، ثم نواصل العمل من أجل إثبات أن الأنا هو نفسه الآخر، بمعنى أن كل جهود البشر فى هذه المنطقة لا بد أن تصب فى النهاية فى حقوق الإنسان الفرد بما هو إنسان وليس بما هو عربى أو إسرائيلى.

ولكن من حسنات الندوة أنها نبهتنا بقوة إلى ضرورة أن يتفرغ المفكرون على الضفتين لمناقشة معنى تعبير «السوق الشرق أوسطية» وشرحها للناس على نحو غير معقد، فمن الطبيعى أنه فى غياب الحرية الاقتصادية والسياسية عند أطراف عديدة فى المنطقة أن يتصور الناس هذه السوق وكأنها سوق الجمعة، حيث يأتى الناس من القرى القريبة ويتجمعون فى قطعة أرض فضاء يضعون

فيها حاجياتهم ويبيعونها لبعضهم البعض، هذه الصورة تدفع البعض بدافع من الحذر الجديد والفزع القديم إلى رفض الفكرة، لأن خيالهم سينصرف على الفور إلى التكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة والخبرة الإسرائيلية القديمة بالمال والأسواق، وكأنها عصا موسى التى ستتحول إلى حية كبيرة لا تكتفى بابتلاع الحيات الأخرى فحسب، بل وستلتهم أيضاً هويتنا وكل مكوناتنا التراثية كعرب.

الواقع أن السوق الشرق أوسطية، اسمها الحقيقى هو الحرية السياسية والاقتصادية، وتحت مظلة حرية التجارة والتشريعات الاقتصادية العادلة، الناس لا تأكل بعضها البعض إلا فى حالة الهواة الذين يخلطون بين قواعد التجارة وقواعد القرصنة تحت مظلة البيروقراطية فى الحكم الشمولى. وهؤلاء لا مكان لهم فى الواقع الجديد او لعلهم سيحتلون فيه هامشا ضئيلا للغاية. ولا شك أن إيمانويل ماركس كان يمزح عندما قال «أما الجانب الإسرائيلى فهو ليس مستعدا لدخول سوق مشتركة وهذه حقيقة..» .. لا يا سيدى هذه ليست حقيقة، لقد دخلتم السوق بالفعل عندما لم تكن مشتركة، دعنى أقص عليك عدة حكايات ذات دلالة، يوجد بقال فى شارعنا، فى عام ١٩٧١ وجدت عنده سكين مطبخ قوية وأنيقة، سألته عن ثمنها فقال: خمسة عشر قرشا.

دُهشت لضآلة ثمنها فسألته مداعبا: تلاقيها من إسرائيل.

فرد علىّ: أمال حاتكون منين؟! مدام رخيصة كده تبقى من إسرائيل.

وفى يناير ١٩٧٧ كنت فى بلد عربى، متشدد وبعيد عنكم، ولكن بعده وتشدده لم يكن يمنعنى من النزول إلى سوق الخضار يوميا لشراء الفاكهة والخضروات القادمة من عندكم بتغليفها المحكم والمتطور.

وقبل ذلك يا سيدى، قبل حرب ١٩٦٧ كان المصريون يقومون برحلات إلى غزة لشراء البضائع التى لم تكن موجودة فى شوارع القاهرة، فهل كانت غزة تزرع الثلاجات واطقم الصينى والأدوات الكهربية؟

وماذا عن الأنفاق المحفورة تحت البيوت بين رفح الإسرائيلية ورفح المصرية، والتى كانت تُهرب منها أطنان البضائع.

لقد دخلتم السوق الشرق أوسطية منذ زمن بعيد يا سيدى، ونحن أيضاً نريد أن ندخلها مثلكم ولكن فى وضح النهار بمنطق الأحرار سياسياً واقتصادياً، وليس عبر الأنفاق السرية المظلمة وشهادات المنشأ المزورة.

أما حكاية الخوف على هويتنا العربية من هذه السوق فأقول باختصار: الأسوار والحواجز هى السبيل الأكيد لتدمير هويات البشر ومحوها، والحرية هى السبيل الوحيد للشعور بالكبرياء والاعتزاز بالهوية والحفاظ عليها قوية، جريئة، مبدعة. هل كُتب علينا للأبد أن نستيقظ كل صباح باحثين عن شيء يفزعنا، هل أصبحنا نفزع حتى من الأسواق؟!

غير أنه من اللازم هنا أن أنبه إلى أن كل اتفاقيات البشر وحسن نواياهم غير قادرة على إلغاء أو تعطيل قانون مهم من قوانين الحياة، هذا القانون يقول «من يصنع من نفسه قنطرة.. عليه أن يتحمل الدوس».

السؤال هو: أن نكون.. قنطرة، أو لا نكون، الإجابة عندنا والقرار قرارنا حيث لا أحد على الأرض قادر على تحويل الآخر إلى قُنطرة ضد إرادته.

## « المؤلف د. عمرو عبد السميع »

* مساعد رئيس تحرير الأهرام ومدير مكتب الأهرام فى بريطانيا.
* مواليد ٤/ ١١/ ١٩٥٥.
* بكالوريوس إعلام/ صحافة ١٩٧٦.
* الماجستير إعلام/ صحافة ١٩٨٠ [تقدير ممتاز]
* الدكتوراه إعلام/ صحافة ١٩٨٤ بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالطبع والتبادل.
* عمل معيداً ومدرساً مساعداً ومدرساً بكلية الأعلام ـ جامعة القاهرة حتى عام ١٩٨١.
* عمل مديراً لمكتب الشركة السعودية للأبحاث والتسويق بالقاهرة، ونائباً لرئيس تحرير مجلة (المجلة) فى لندن من ١٩٨١ ـ ١٩٨٥
* عمل مديراً لمكتب صحيفة الحياة ومديراً للتحرير مجلة الوسط من ١٩٨٩ ـ ١٩٩٥.
* حاصل على جائزة نقابة الصحفيين فى الحوار الصحفى ١٩٨٩.
* حاصل على جائزة على ومصطفى أمين عن مؤلفاته فى الحوار الصحفى عام ١٩٩٤.

*** مؤلفاته:**

الإسلاميون: حوارات حول المستقبل ـ النصارى: حوارات حول المستقبل ـ المتطرفون: ندوات ودوائر حوار ـ اليمين واليسار: حوارات حول المستقبل ـ حوارات الحب والفن والحرية ـ من الأدب الساخر: كفاحى، السادات والكاريكاتير السياسى.

* تحت الطبع: عبد الناصر والكاريكاتير السياسى ـ من الأدب الساخر: الأشرار.



obeikandi.com